

ألمانيا تتجه لإصدار قرار يساوي بين حزب الله اللبناني وتنظيم داعش

نحو إدراج حزب الله بكامله منظمة إرهابية، خاصة وأن واشنطن لطالما وجهت انتقادات لسياسات برلين وعدم تفاعلها مع مسرح الأحداث في العالم، بيد أنه لا يمكن اعتبار أن ذلك السبب الرئيسي الوحيد فهناك اعتبارات داخلية من بينها تنامي نفوذ حزب الله داخل ألمانيا الأمر الذي بات مدعاة قلق كبير. وكشف تقرير استخباراتي نشر في الصائفة الماضية عن وجود أكثر من ألف عنصر ينتمي إلى حزب الله على الأراضي الألمانية. وأكد التقرير الصادر عن المخابرات في ولاية ساكسونيا السفلى أن عدد أعضاء الحزب وأنصاره ارتفع من 950 في عام 2017 إلى 1050 في عام 2018.

ولفت التقرير المكون من 192 صفحة، والذي أعده عملاء المخابرات من جهاز أمن الدولة، إلى وجود 150 من عناصر حزب الله في ولاية ساكسونيا السفلى وحدها.

وبيّن أن "في ألمانيا، يحافظ اتباع حزب الله على تنظيمهم وأيديولوجيتهم وتماسكهم في جمعيات مرتبطة بالمساجد المحلية التي يتم تمويلها بشكل أساسي من خلال التبرعات".

وعلى ضوء ذلك التقرير حث حزب البديل اليميني في ألمانيا البرلمان إلى إصدار توصية للحكومة الاتحادية الألمانية، بضرورة حظر حزب الله بالكامل، من دون التفريق بين جناحيه العسكري والسياسي.

وحزب الله هو ميليشيا مسلحة تشكلت في العام 1983 خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وأصبح الحزب الذراع الخارجية الرئيسية التي تراهن عليها إيران في تنفيذ أجندتها المزعومة للاستقرار في المنطقة، حيث للحزب وجود في كل من العراق واليمن وخاصة سوريا.

النداء الياقوت:

«شعبة شعبة شيعة!»

صحة



مأزق حزب الله يتعمق

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ساحة نزاع روسي أميركي حول سوريا

الذي تأسس بموافقة أغلبية واضحة من الدول الأعضاء بالمنظمة في يونيو 2018، تحديد المسؤول عن الهجوم الذي وقع في دوما وحوادث أخرى. ومن المتوقع أن يصدر أول تقرير في العام المقبل. وعبر المبعوث الروسي لدى المنظمة الكسندر شولجين مرارا عن معارضته لتشكيل هذا الفريق وقال إنه غير قانوني ومسيس. وتعهد مندوب سوريا لدى المنظمة الخميس بعدم التعاون مع تحقيقات هذا الفريق.

وقال ممثل الولايات المتحدة إن روسيا وسوريا تسعيان بوضوح للتغطية على استخدام أسلحة كيميائية عن طريق تقويض عمل المنظمة. وأضاف "لأسف يلعب الاتحاد الروسي دورا محوريا في هذه التغطية. روسيا وسوريا ربما تكونان جالستين معنا هنا لكنهما تقفان بعيدا عنا بشكل أساسي.. إنهما فواصلان حيابة أسلحة كيميائية".

ورفض شولجين الاتهام الأميركي بأن روسيا ساعدت على إخفاء ارتكاب النظام السوري لجرائم باستخدام أسلحة كيميائية.

المتحدة، ويبدو أن برلين نفسها لم تعد مقتنعة بها، في ظل تنامي تهديدات الحزب.

ولطالما حثت واشنطن برلين على حظر أنشطة حزب الله بجناحيه، بسبب نشاطه الإجرامية على المستوى الدولي وأجندته المزعومة للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وأخر الدعوات الأميركية تلك التي صدرت عن السفير الأميركي في برلين ريتشارد غرينيل في مقال نشره في صحيفة "دي فيلت" الألمانية في سبتمبر الماضي حيث قال فيه "بصرف النظر عن موقف الاتحاد الأوروبي، يمكن لألمانيا أن تعلن على غرار هولندا وبريطانيا حظرا تاما لحزب الله".

واعتبر السفير الأميركي أن هذه الخطوة "لن تدرأ فقط حزب الله عن البحث عن أنصار وأموال تبرعات في ألمانيا. بل إن ألمانيا نفسها سوف تبعد أيضا إشارة قوية بأنه لا تسامح مع العنف والإرهاب ومعاداة السامية في أوروبا".

ورأى غرينيل أن ربط حضور حزب الله في الحكومة والبرلمان ليس ذريعة مقنعة، وأن ذلك ليس الطريقة الوحيدة للحفاظ على التواصل مع الحكومة

وتصنف كل من الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وهولندا وعدد من الدول العربية، حزب الله بشقيه السياسي والعسكري منظمة إرهابية. في المقابل يفصل الاتحاد الأوروبي بين الذراع السياسية للحزب وجناحه العسكري الذي كان أدرجه على قائمته للإرهاب في العام 2013. وصنفت بريطانيا الحزب في مارس الماضي على أنه منظمة إرهابية بالكامل، لتلتحق بها كل من هولندا وكندا.

وفي المقابل ترى الحكومة الألمانية أن حزب الله طرف سياسي في لبنان، حيث إنه ممثل في البرلمان والحكومة، وبالتالي حظره بشكل كلي ستكون له تداعيات على كيفية التعامل مع لبنان، وهذه الحجة لا تلقى صدى لدى الولايات

المتحدة ويقول محللون إن الولايات المتحدة قد تكون لعبت دورا في توجيه ألمانيا

بيروت - تعززت الحكومة الألمانية حظر أنشطة حزب الله على أراضيها، ويرتقب أن يصدر قرار بهذا الخصوص خلال الأسبوع المقبل، في خطوة من شأنها أن تضيق الخناق على الحزب اللبناني، وتعمق مأزقه في ظل احتجاجات صاخبة يشهدها لبنان منذ أكتوبر الماضي، وتطالب بكنس كل السلطة الحاكمة التي يعد الحزب أبرز أضلاعها.

ونقل موقع "شبيغل أونلاين" الألماني عن مصادر داخل الحكومة الاتحادية، قولها إن وزارة الخارجية اتفقت مع كل من وزارتي الداخلية والعدل على حظر حزب الله الأسبوع الماضي. وأن وزارة العدل منحت المدعي العام الضوء الأخضر للتحقيق في نشاطات الحزب داخل هذا البلد الأوروبي.

وأكد الموقع أنه من المحتمل أن يصدر قرار يكون ساري المفعول في هذا الشأن، خلال مؤتمر لوزراء داخلية الولايات ووزارة الداخلية الاتحادية، المقرر عقده الأسبوع المقبل. وحسب مصادر "شبيغل أونلاين"، فإن القرار سيساوي فور اتخاذه أنشطة الحزب اللبناني وأعضائه في ألمانيا بالنشطة كل من حزب العمال الكردستاني وتنظيم الدولة الإسلامية.

وتصنف كل من الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وهولندا وعدد من الدول العربية، حزب الله بشقيه السياسي والعسكري منظمة إرهابية.

في المقابل يفصل الاتحاد الأوروبي بين الذراع السياسية للحزب وجناحه العسكري الذي كان أدرجه على قائمته للإرهاب في العام 2013. وصنفت بريطانيا الحزب في مارس الماضي على أنه منظمة إرهابية بالكامل، لتلتحق بها كل من هولندا وكندا.

وفي المقابل ترى الحكومة الألمانية أن حزب الله طرف سياسي في لبنان، حيث إنه ممثل في البرلمان والحكومة، وبالتالي حظره بشكل كلي ستكون له تداعيات على كيفية التعامل مع لبنان، وهذه الحجة لا تلقى صدى لدى الولايات

المتحدة ويقول محللون إن الولايات المتحدة قد تكون لعبت دورا في توجيه ألمانيا

الانتخابات بوابة قطر لفرض نفسها رقما في المعادلة الفلسطينية

حسابات سياسية وشخصية وراء استدارة عباس صوب الدوحة



من الشجب إلى الشكر

دور قطري يحاول أن يركز بشكل أكبر على الانتخابات وتوابعها، وهو ما يواجهه رفضا شعبيا من قبل المشاركين بتلك المسيرات، حيث يعتبرونها محاولة للانقضاض على رمزية احتجاجاتهم ضد ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وأكد سفير فلسطين السابق لدى مصر، بركات الفراء، أن العلاقات الفلسطينية مع قطر بشكل عام لم تتغير، ولكن أيومازن يرى ضرورة أن يمكس بجميع الخيوط بعد أن وجد نفسه غير قادر على إدارة السلطة حتى أن مسألة الانتخابات كان من الممكن أن تفشل من دون الضغط القطري على حركة حماس، وفي الوقت ذاته فإنه يبحث عن يحل له المشكلات الاقتصادية التي يواجهها.

وأضاف في تصريحات لـ"العرب"، أن السلطة الفلسطينية ما زالت تتحفظ على الدعم القطري لحركة حماس البعيدة عن سيطرتها، وترى أن مكاسبها وراء تمكينها من إجراء الانتخابات وضمان تجديد التشريعات للهيئات التي يدرک أيومازن أنها انتهت، تجعله أكثر قربا من قطر التي يمكنها تغيير مواقف حماس، تحديدا في ما يتعلق بالوضعية المستقبلية لقطاع غزة بما يضمن تواجدا حكوميا فلسطينيا قد ينهي الوضع القائم المعقد.

ومع أن اتفاق البعض من المراقبين، على أن الدور القطري له تأثيراته السلبية على علاقة عباس بالقاهرة، وبالتالي على دور وثيق الارتباط بالقضية الفلسطينية، فإن دوائر حكومية مصرية عدة شددت على أن طبيعة الجغرافيا السياسية على حدود قطاع غزة لا تسمح بتمرير مشروعات قطرية وتركية تهدد الأمن القومي العربي وتكرس للانقسام.

وقال الخبير المصري في الشأن الفلسطيني، طارق فهمي، إن القاهرة ترفض تصوير هذا التقارب على أنه مكيدة سياسية ضدها، وتدرك أنه لا بد من حل الصراع الحالي، وأن دورها هذا يأتي انطلاقا من تفويض الجامعة العربية لها، بعيدا عن التوجهات السياسية للرئيس الفلسطيني الذي يعمل بشكل براغماتي من أجل تحسين موقعه.

ولم تستبعد بعض المصادر أن يقوم أيومازن بزيارة القاهرة قريبا، لافتة إلى أن مصر تتفهم الحاجة الفلسطينية للتعاامل مع الأزمات الداخلية، غير أنها لن تقبل بمبادرات قطرية مشبوهة تقود إلى خط الأوراق، وتسمح لبعض القوى الإقليمية بممارسة دور يضاعف من المساعدات التي تقدمها قطر والتي ينظر إليها على أنها تدرج في سياق أجندة مشبوهة.

وتكشفت المصادر لـ"العرب" أن الحالة الفلسطينية معرضة لأن تدخل مرحلة دقيقة من الانقباس، لن تكون مفيدة للانتخابات، في ظل الاستقطابات الداخلية والإقليمية.

وقالت مصادر فلسطينية - رفضت ذكر اسمها - لـ"العرب" إن موقف أيومازن القريب من قطر ظهر في أثناء اندلاع الأزمة القطرية العربية في العام 2017، وإن تخللته اهتزازات - ففي حينه تمسك رئيس السلطة بموقفه الرافض لاتخاذ موقف تجاه الدوحة، بالرغم من أنها قد كرسست للانقسام الفلسطيني منذ العام 2005 بعد أن ضغطت لملء حواس في الانتخابات من دون أن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأضافت المصادر ذاتها، أن الدور القطري في القضية الفلسطينية تصاعد في الفترة الأخيرة، وهو ما يرجع للعلاقات القوية التي تربط الدوحة بجماس وإسرائيل، غير أن هذا الدور لا يلقى صدى شعبيا في الداخل، بالرغم من المساعدات التي تقدمها قطر والتي ينظر إليها على أنها تدرج في سياق أجندة مشبوهة.

وانعكس الموقف القطري الذي يركز على التهدة بين حماس والسلطة وإسرائيل على تأجيل مسيرات العودة للأسبوع الثالث على التوالي، في ظل

قطر تنظر إلى الانتخابات العامة الفلسطينية على أنها البوابة المثلى لفرض نفسها رقما صعبا في الملف الفلسطيني، وهي تدرك حاجة كل من السلطة الفلسطينية وحماس إلى ناظم للعلاقات بينهما، وخاصة في ما بعد الاستحقاق.

رام الله - أنهى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الخميس، زيارة استمرت ثلاثة أيام للدوحة، التقى خلالها أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وشهدت نقاشا موسعا حول ترتيبات إجراء الانتخابات العامة في الأراضي الفلسطينية. من ثمار هذا النقاش تسليم حركة حماس موافقتها الخفية على المشاركة في الاستحقاق، مساء الثلاثاء، بعد ساعات من إعلان إرجاء خطواتها.

وعلمت "العرب"، أنه تم الاتفاق خلال الزيارة على منح قطر السلطة الفلسطينية 25 مليون دولار تحت بند تمويل الهيئة العليا للانتخابات. ويعول عباس على هذا الدعم الذي يضمن إجراء الاستحقاقين التشريعي والرئاسي من دون معوقات مالية، كما أنه يفتح الطريق أمام دخول الدوحة كوسيط بينه وبين حماس للمزيد من التفاهات السياسية لما بعد الانتخابات، ما يؤدي إلى مزاحمة الدور التقليدي للقاهرة على الساحة الفلسطينية، خاصة مع ظهور فتور في العلاقة بين مصر وعباس الذي خفت زيارته إليها.

وقال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حسين الشيخ، في وقت سابق، إن الرئيس محمود عباس سيحدد موعد إجراء الانتخابات، بعد عودته من زيارة قطر، لافتا إلى أن معظم الفصائل سلمت ردودها، وعلى ضوء مضمون تلك الردود سيقع تحديد موعد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

وشهدت علاقة عباس بقطر تحولا ملحوظا في الأشهر الأخيرة، واستبدلت القيادات القريبة من محمود عباس خطاب الإذاعة والشجب لتصرفات الدوحة في قطاع غزة، تحديدا في أعقاب إقدام قطر على إدخال مساعدات إلى القطاع بالتنسيق مع إسرائيل دون التشاور معها، بشكر وثناء ظهر خلال الزيارة الأولى في مايو الماضي وتكرر أثناء الزيارة الأخيرة.

وجاء تحول موقف عباس (أيومازن) بعد أن انحسرت قطر إلى إمكانية تقديم مساعدات إلى السلطة الفلسطينية أسوة بقطاع غزة، وقيام السفير القطري، المشرف على إعمار غزة، محمد العمادي بجولات عدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، وبدا أنه يقود تفاهات على مستوى أوسع لترتيب البيت الفلسطيني مستقبلا، خاصة وأن عملية إجراء الانتخابات لم تلق معارضة إسرائيلية وبدت أقرب للموافقة الضمنية.

ويذهب البعض للتأكيد على أن جزءا من علاقة التقارب الحالية ترتبط بأهداف قطرية تركية ترفض بان يأتي القيادي الإصلاحي محمد دحلان على

طارق فهمي
القاهرة ترفض تصوير هذا التقارب على أنه مكيدة سياسية ضدها

بركات الفراء
الرئيس محمود عباس يرى ضرورة أن يمكس بجميع الخيوط

ويعكس الموقف القطري الذي يركز على التهدة بين حماس والسلطة وإسرائيل على تأجيل مسيرات العودة للأسبوع الثالث على التوالي، في ظل